

*Permanent Mission  
of the State of Kuwait  
to the United Nations  
New York*



وفد دولة الكويت الدائم  
لدى الأمم المتحدة  
نيويورك

## خطاب

معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح  
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت

أمام

الدورة الثانية والستون  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الخميس ، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٧

السيد الرئيس ،

نهئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونذكر بكل التقدير جهود سلفكم سعادة الشيخة/ هيا بنت راشد آل خليفة على إدارتها الموفقة لأعمال الدورة الماضية.

كما نعرب عن تقديرنا للدور البارز الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي- مون في قيادته الحكيمة لهذه المنظمة.

السيد الرئيس ،

على الرغم من مرور عامين من انعقاد القمة العالمية و ستة أعوام من القمة الألفية ، إلا أن التحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن الدوليين مثل الإرهاب ، الفقر ، الجوع ، تفشي الأمراض الخطيرة والمعدية كالإيدز والمalaria وتدهور البيئة وانتهاكات حقوق الإنسان لا زالت تمثل خطراً قائماً وماثلاً أمامنا . فإجازات العام الماضي والتي أبرزها إنشاء لجنة بناء السلام ، ومجلس حقوق الإنسان، وصندوق الطوارئ الإنسانية وصندوق دعم الديمقراطيات إضافة الى الإصلاحات الإدارية والمالية التي تم إدخالها على عمل الأمانة العامة ، تعتبر إنجازات ضرورية ولكنها غير كافية لمكافحة الإرهاب ، والتخلص من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية والدول الأقل نمواً.

كما أن إعادة إحياء النعرات العنصرية والفتن الدينية والحض على الكراهية والزنوفوبيا تمثل تهديداً جدياً للسلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي يتطلب مواجهة جادة وصارمة من منظماتنا العتيدة.

لقد حان الوقت الآن لتغيير نمط وأسلوب تعاملنا مع هذه التحديات والمخاطر الكونية والانتقال من مرحلة ما يجب فعله الى مرحلة الفعل والوفاء الصادق بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في عدد من المؤتمرات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي وقعنا وصادقنا عليها.

وقد قطعت دولة الكويت شوطاً طويلاً في ترجمة التعهدات وقرارات القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ على أرض الواقع ، وأنجزت أهداف الألفية التنموية وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة وتعزيز دور المرأة في المجتمع ، ووضعت السياسات الكفيلة بالنهوض بالمجتمع وتحقيق مزيد من التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستوى حياة الفرد. كما ساهمت في الجهود الرامية الى تعزيز قيم التسامح والوسطية ونبذ التعصب.

وانطلاقاً من إيمان دولة الكويت المطلق في القيم الإنسانية المتمثلة في نصررة المظلوم ومساعدة المحتاج ، فقد بادرت بلدي منذ حصولها على الاستقلال الى تبني برنامج مساعدات سخي للدول النامية ، فقد أنشأت في عام ١٩٦١ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي قام بتمويل المئات من مشاريع البنية التحتية في أكثر من مائة دولة وصلت قيمتها الى أكثر من ١٢ مليار دولار.

كما تلتزم دولة الكويت بتقديم مساهمات طوعية سنوية الى كثير من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة ، إضافة الى الهيئات والصناديق الإقليمية التي تعمل على دعم جهود الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية. وقد خصّصت دولة الكويت مؤخراً مبلغ وقدره ثلاثمائة مليون دولار الى البنك الإسلامي للتنمية للقضاء على الفقر في أفريقيا ، علاوة على تقديمها لكثير من المعونات الإنسانية والغوثية للدول التي تعرّضت لكوارث طبيعية.

وأنه من المؤسف أن نرى حالة الفقر والجوع والمرض مستمرة في الدول النامية ، بل من المؤلم أن نرى أكثر من نصف سكان الأرض يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، الأمر الذي يتطلب نظرة جادة ومراجعة حقيقية لمعوقات التنمية في العالم النامي . وهنا فإن دولة الكويت تطالب منظمة التجارة الدولية ومؤسسات نظام برتين وودز بتخفيف القيود على صادرات الدول النامية ووضع نظام تجارة دولي أكثر عدالة وإنصافاً للدول الأقل نمواً والأكثر فقراً.

السيد الرئيس،

تتابع الكويت باهتمام تطورات الأوضاع في العراق ، وإذ ترحب في هذا الشأن بتحسن الأوضاع الأمنية في بعض المناطق والمحافظات العراقية نتيجة التدابير وخطة فرض الأمن التي تقوم بها القوات الدولية بالإشتراك مع قوات الأمن العراقية ، إلا أنه ما زالت هناك حاجة ماسة لمضاعفة الجهود على مختلف الأصعدة وخصوصاً المسار السياسي للتصدي للتحديات الأمنية المتمثلة بالعمليات الإرهابية التي تستهدف المدنيين ودور العبادة ومؤسسات الدولة ويذهب ضحيتها العشرات من الأبرياء بشكل يومي.

ونأمل بأن تثمر الجهود والمساعي التي تبذلها الحكومة العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية عن نتائج إيجابية من شأنها أن تؤدي الى وفاق وطني شامل يأخذ بعين الاعتبار مشاغل وحقوق جميع مكونات الشعب العراقي. فالمصالحة الوطنية هي الطريق الوحيد لبناء عراق ديمقراطي وحر وآمن ومستقل يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ويحترم تعهداته والتزاماته الدولية.

وفي هذا السياق ، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ الذي عزز من مهام وولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق ، ونتطلع الى دور حيوي

وهام للمجتمع الدولي في مساعدة العراق على تنفيذ التزاماته في إطار العقد الدولي في المجالين السياسي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق بقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة ، فإن الكويت تؤكد على موقفها المنطلق من منظور دول مجلس التعاون الخليجي من هذه القضية، وتأمل بأن يتم تكثيف الجهود والاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية الصديقة من أجل العمل على إيجاد حل للنزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار وبما يساهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

السيد الرئيس ،

منذ منتصف القرن الماضي وأزمة الشرق الأوسط تراوح مكانها ، فمعاناة الشعب الفلسطيني مستمرة وحقوقه منتهكة وأرضه محتلة وقرارات مجلس الأمن معطلة.

وعلى الرغم من الجهود الدولية والإقليمية الحثيثة التي تبذل لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ، إلا أن الحكومة الإسرائيلية وبدلاً من اتخاذ إجراءات لبناء الثقة تواصل وضع العراقيل والمعوقات التي تزيد من التوتر وأعمال العنف وتمنع خلق الظروف المواتية للمضي في العملية السلمية. فهل استمرار الأنشطة الاستيطانية يعجل في السلام؟ وهل سياسات الاعتقال، ومصادرة الأراضي ، وفرض حظر التجوال ، وإغلاق المناطق والقيود على الحركة يعزز أجواء الثقة والاستقرار؟ الإجابة حتماً لا ، فمن كان يعتقد بأن هذا الصراع يخضع لمبادئ المعادلة الصفرية Zero Sum Game ، أي أن أمن إسرائيل يتحقق بسلب أمن الشعب الفلسطيني فهو خاطيء ، فالأمن للجميع ولا أمن إلا من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

لذلك ، فإن دولة الكويت تجدد تأييدها لعقد مؤتمر دولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية بعملية السلام ووفقاً لمرجعية مؤتمر مدريد المتمثلة بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام إضافة الى خارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ والمبادرة العربية للسلام . فالسلام الدائم والعدل والشامل الذي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه لا بد أن يؤدي الى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس ، وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها مرتفعات الجولان السورية.

أما فيما يتعلق بالشأن اللبناني ، فإننا نهنيء الحكومة اللبنانية على نجاحها في إنهاء وحسم فتنة نهر البارد ، ونسجل تقديرنا للجيش اللبناني الذي تعامل مع هذه الفتنة بتمكّن واقتدار . ونأمل أن يسهم هذا الإنجاز في عودة كافة الأطراف اللبنانية الى طاولة المفاوضات والحوار الوطني لمعالجة الخلافات حول الاستحقاق الرئاسي والعملية السياسية وفقاً للدستور.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالجهود الإقليمية والدولية التي تبذل لتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف الأطراف اللبنانية ، فإننا ندين الاغتيالات السياسية والتفجيرات الإرهابية المتكررة الهادفة لزعزعة الأمن والاستقرار ، ونجدد التزام الكويت في الوقوف الى جانب لبنان ودعمه بما يحفظ أمنه ووحدته وسلامه أراضيها واستقلاله السياسي.

وفيما يتعلق بتطورات الملف النووي الإيراني ، وانطلاقاً من إيماننا بضرورة احترام المبادئ والشرعية الدولية ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، تدعو دولة الكويت المجتمع الدولي الى تضافر الجهود ومواصلة العمل من أجل التوصل الى حل سلمي لهذه الأزمة يجتنب منطقة الخليج أية أزمات من شأنها زعزعة الأمن والاستقرار . وإذ نرحب بالاتفاق الأخير بين

جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره خطوة هامة في طريق تبديد المخاوف والشكوك حيال البرنامج النووي الإيراني ، فإننا نأمل باستمرار الحوار والتعاون وبشفافية الى أن يتم معالجة كافة المسائل والمشاكل الدولية. وبما يساعد على تهيئة الظروف لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ونطالب هنا المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. مع تأكيدنا على حق كافة دول المنطقة في الحصول على التقنية والخبرة اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار ما تسمح به المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وفي الختام السيد الرئيس ، نجدد التزامنا بالعمل من خلال الأمم المتحدة على تحقيق تطلعات وطموحات شعوبنا في العيش المشترك في عالم يسوده السلام والعدل والمساواة.

وشكراً السيد الرئيس.